جامعـــة باتنـــة-1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الأبحاث والدراسات متعددة التخصصات
في القانون والتراث والتاريخ

ومشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU

تحولات المرفق العام المحلي في الجزائر الواقع والآفاق

G01L01UN050120230003

أثر حماية حقوق الملكية الصناعية في دفع الاقتصاد الوطني

G01L01UN050120230001

القضاء الدستوري في الجزائر من نموذج تقليدي هجين إلى محكمة دستورية متخصصة G01L01UN050120220002

بالتنسيق مع مخبر الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية 1830-1962

ينظمون ملتقى وطني حول:

تحولات المرفق العام المحلي
في ظل المرسوم التنفيذي رقم 18-199

حضوري- عن بعد

يوم 24 أفريل 2024

- الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د ضيف عبد السلام "مدير جامعة باتنة 1"
- مدير الملتقى: أ.د مخلوفي عبد الوهاب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
- رئيسة الملتقى: د/ رزيق أميرة
- المنسق العام للملتقى: أ.د/ دريدي وفاء
- رئيسة اللجنة العلمية للملتقى: د/ رقيق ليندة
- رئيسة اللجنة التنظيمية للملتقى: أ.د/ بن بوعبدالله وردة، د/ بليل نونة

2024-2023

إشكالية الملتقى

يعد المرفق العام المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة، والذي تقدم الدولة من خلاله العديد من الخدمات إشباعا للحاجات العامة للأفراد وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، سواءا تولت الدولة بنفسها تسيير هذا المرفق أو عهدت بهذه المهمة لغيرها.

وتصنف المرافق العامة من حيث النطاق الإقليمي لتقديم خدماتها إلى مرافق عامة وطنية يتسع نشاطها ليشمل كل إقليم الدولة، وأخرى محلية تقدم خدماتها في نطاق جغرافي محدد، تتولى إنشاءها الجماعات المحلية، وتحضى بأهمية بالغة كونها الأقدر على تحديد احتياجات المنتفعين من خدماتها لقربها منهم وعلى تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالنسبة لهم، ولذلك فإنه يجب على الدولة إنتهاج أفضل الأساليب في تسييرها لتحقيق هذه الغايات.

وفي هذا الإطار، فإن الجزائر كغيرها من الدول قد سعت إلى تكييف مرافقها العامة الوطنية منها والمحلية خاصة مع متطلبات التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة التي عرفتها الدولة، بفعل التحول إلى اللبيرالية الإقتصادية والأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وبسبب عيوب التسيير التقليدي للمرافق العامة أيضا، وذلك من خلال تحول الدولة في تسيير المرافق العامة الاقتصادية من انتهاج الأساليب التقليدية القائمة على التدخل الكامل للدولة إلى تبني الشراكة مع أشخاص القانون الخاص في تسييرها للاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم، بغرض تحسين جودة الخدمة العمومية والنهوض بالمرافق العامة المحلية التي تشكل مصدرا هاما للجباية المحلية والتخفيف من أعباء التسيير المباشر لها، ولتجسيد هذا التحول فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم18 :-199 المتعلق بتفويض المرفق العام، الذي حدد كيفية تطبيق تقنية تفويضات المرافق العامة على المرافق المحلية، وذلك في إطار تطبيق أحكام المرسوم الرئاسي رقم15 :-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

وتأسيسا على ماسبق فإن موضوع الملتقى يثير الإشكالية الأساسية التالية: أنه في إطار مسايرة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدولة لجأت هذه الأخيرة إلى انتهاج طرق حديثة لتسيير المرفق العام المحلي، فهل تعد هذه الطرق البديل الأنسب لتفعيل دور المرافق العامة المحلية؟

أهداف الملتقى

يهدف هذا الملتقى إلى:

1. إبراز واقع المرافق العامة المحلية في ظل انتهاج أساليب التسيير التقليدي.
2. تحديد المرافق العامة المحلية في الجزائر التي يمكن تسييرها وفقا لأساليب التسيير المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 18 -199.
3. تحديد الأساليب الحديثة لتسيير المرافق العامة المحلية في ظل المرسوم التنفيذي رقم : 18-199 وطرق إبرام عقودها وطرق حل المنازعات الناتجة عنها.
4. تقييم دور صيغ التسيير الجديدة للمرافق العامة المحلية في ظل المرسوم التنفيذي رقم : 18-199 في تحسين آداء هذه المرافق.

محاور الملتقى

1-تشخيص الإطار العام للتسيير التقليدي للمرفق العام المحلي.

2 - تفويض المرفق العام المحلي تحد قانوني لتفعيل المرفق العام المحلي.

3-آليات الشراكة في تسيير المرفق العام المحلي في ظل المرسوم التنفيذي 18-199.

4-مظاهر الحوكمة في تفويض المرفق العام المحلي في ظل المرسوم التنفيذي 18-199.

5- تأثير التحول في تسيير المرفق العام المحلي في ظل المرسوم التنفيذي رقم 18-199 على آداء الجماعات المحلية.

شروط المشاركة

- أن يتسم موضوع المداخلة بالجدية والأصالة، وأن لا تكون المداخلة المقدمة منشورة أو مقدمة للنشر أو سبق عرضها في تظاهرة علمية.

-أن تندرجة المداخلة تحت أحد محاور الملتقى المعلن عنها.

-ينبغي أن تتضمن المداخلة توصيات ومقترحات علمية.

-تقبل المداخلات العلمية الفردية والثنائية أيضا.

-يجب إرفاق المداخلة بملخصين، أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الفرنسية أو الانجليزية.

-تحرر المداخلة باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية على أن يتراوح عدد كلماتها بين 4000 و6000 كلمة.

- يحرر المتن باللغة العربية بخط Sakkal Majalla 14، أما الهامش أسفل الصفحة فيحرر باللغة العربية بخط Simplified Arabic12، وباللغة الفرنسية بخط Time New Roman 11.

-يحرر المتن باللغة الأجنبية بخط Time New Roman حجم 13 للمتن و10 للهوامش.

-المسافة بين السطور 1.15.

-تخضع المداخلات للتحكيم العلمي من طرف أعضاء الهيئة العلمية للملتقى.

-لا تبرمج المداخلة ضمن جدول أعمال الملتقى إلا بعد إرسالها كاملة في التاريخ المحدد أدناه.

تواريخ مهمة

- ترسل المداخلات كاملة قبل يوم 4 أفريل 2024
- يتم الرد على المشاركات المقبولة يوم 9 أفريل 2024
- ينظم الملتقى بتاريخ 24 أفريل 2024

-ترسل المداخلات على البريد الالكتروني التالي:

law.seminar05@gmail.com